سطوة عالمية وهشاشة محلية

نجاح الصين على المدى الطويل مرهون في الأساس بالتصدي للتحديات الداخلية

ديفيد دولار ويبينغ هوانغ ويانغ ياو

في عام ٢٠١٢، وضعت الحكومة الصينية هدفا طويل المدى، ألا وهو بناء صين متقدمة تنعم بالرخاء بحلول عام ٢٠٤٩، أي عقب مرور ١٠٠ عام على تأسيس الجمهورية الشعبية. وفي ضوء النجاح الذي حققته الصين منذ بداية الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٧٨، فإن هذا النوع من التحول ممكن بالطبع، ولكنه أمر صعب وغير مضمون.

وتواجه الصين تحديات محلية جسيمة، كزيادة أعداد المسنين، والفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، ونظام مالي غير متطور، وعدم كفاية الابتكارات، والاعتماد على مصادر الطاقة القائمة على الكربون. كذلك شابت النزاعات العلاقات الاقتصادية الخارجية للصين مع عدد من البلدان الشريكة الكبرى، مما أدى إلى تنامي الحواجز التجارية والاستثمارية في الاتجاهين. ويتضمن كتابنا بعنوان *China 2049* تحليلا للسياسات التي من شأنها مساعدة البلد على تحقيق هذا الهدف الطموح.

زيادة أعداد المسنين

كانت جائحة كوفيد-١٩ بمثابة تذكرة بأن الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٤٩ ستذخر بالعديد من الأحداث غير المتوقعة. ولكن الأمر المؤكد أن الصين ستشهد زيادة سريعة في أعداد المسنين. فقد تراجع إجمالي معدل الخصوبة إلى ١,٧ طفل للمرأة الواحدة، وهو ما يقل كثيرا عن معدل الإحلال البالغ ٢,١. وربما نتج هذا التراجع عن سياسة الطفل الواحد، ولكن

إرخاء السياسة لم يساعد في زيادة عدد المواليد. وعلى غرار العديد من بلدان آسيا الأخرى ذات الكثافة السكانية الكبيرة، ترتفع تكلفة الإسكان والتعليم في الصين، ويختار عدد كبير من الأزواج والزوجات إنجاب طفل واحد، أو عدم الإنجاب على الإطلاق. وحتى وإن ارتفع معدل الخصوبة إلى حد ما، فإنه لن يؤثر على حجم القوة العاملة على مدار العشرين عاما القادمة.

وربما تكون الصين قد وصلت إلى ذروتها السكانية بالفعل. والأهم من ذلك أن عدد السكان في سن العمل قد بدأ في التراجع. ويُتوقع ارتفاع أعداد المسنين ارتفاعا كبيرا خلال العقود القليلة القادمة (انظر الرسم البياني ١). فبحلول عام ٢٠٤٩، ستزداد مجموعة السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاما بأكثر من الضعف لتصل إلى ٤٠٠ مليون نسمة. ومن المثير للدهشة خصوصا أن «الشيوخ» الذين تصل أعمارهم إلى ٨٥ عاما وأكثر سيزداد عددهم بأكثر من ثلاثة أضعاف إلى ١٥٠ مليون نسمة تقريبا، ويتجاوز هذا الرقم مثيله في الولايات المتحدة وأوروبا مجتمعين. وتعد الفئة العمرية من ٥٥ عاما إلى ٦٤ عاما المجموعة الوحيدة في سن العمل التي ستشهد زيادة في عدد سكانها.

وتمثل الزيادة في أعداد المسنين قضية اجتماعية واقتصادية. فرعاية المسنين ستتطلب تخصيص المزيد من الموارد لخدمات الرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل وغيرها من الخدمات التي تستهدف مساعدة المسنين في معيشتهم اليومية. وعادة ما يعيش كبار السن في رعاية أبنائهم. ولكن في الأسر الصغيرة، قد ينتهي المطاف بالعديد من المسنين إلى العيش بمفردهم دون أشخاص يمكنهم الاعتماد عليهم. ومن المنطقي إنسانيا واقتصاديا تحميل المجتمع بالتكلفة التي كان يتحملها أشخاص في السابق.

وقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن مواطن القوة والضعف في نظام الرعاية الصحية الصيني. فقد أمكن السيطرة على الجائحة من خلال جهود التعبئة الضخمة التي ساهمت في توجيه الموارد الشحيحة إلى حيث تمس الحاجة إليها. ولكن العديد من الصينيين يشعرون حاليا بضرورة تعزيز نظام الرعاية الصحية ودعمه بموارد كافية. وينطبق ذلك خصوصا على المناطق الريفية حيث يعيش العديد من كبار السن.

ورغم التحديات الناتجة عن تراجع أعداد السكان في سن العمل، فإنه لا ينذر بالضرورة بانخفاض حاد في مستويات القوة العاملة، حيث يتوقف ذلك على التداعيات على نسب المشاركة. وتحديدا، يتعين تعديل سن التقاعد ورفعها تدريجيا: فموظفو الخدمة المدنية من الذكور يمكنهم التقاعد في سن ٦٠ عاما والإناث في سن ٥٥ عاما. ويختار العديد من المواطنين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاما الاستمرار في العمل حال تمتعهم بصحة جيدة. ومن شأن السياسات الداعمة للأسر تحسين نسب مشاركة الإناث في القوة العاملة.

الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية

شهدت الصين ٤٠ عاما من الإصلاحات والنمو بالتزامن مع مسيرة مطردة من التحول الحضري. وازداد عدد سكان المناطق الحضرية بمقدار نقطة مئوية واحدة سنويا من ٢٠٪ في بداية الإصلاحات إلى ٦٠٪ حاليا. ويتضمن هذا العدد أكثر من ٢٠٠ مليون عامل مهاجر إلى المناطق الحضرية لا يزالون مسجلين كمقيمين في المناطق الريفية في سجل الأسر (*hukou*). وكانت هذه الهجرة مصدرا مهما للديناميكية ونمو الإنتاجية في الاقتصاد. غير أن المهاجرين يواجهون قيودا متنوعة. فإذا ما تم تسريحهم خلال فترات الركود، يُتوقع منهم العودة إلى القرى الريفية التي جاؤوا منها. ومن الصعب قدوم الأطفال أو الآباء عندما ينتقل المهاجرون إلى مدن لا توفر لهم مزايا اجتماعية كاملة (التعليم والرعاية الصحية ومعاشات التقاعد). والنتيجة أسر مفككة، حيث يعمل الآباء في المدن ويرعى الجدود المزارع الأسرية والأبناء الذين تركهم آباؤهم وراءهم.

وبدأت القيود على التسجيل في المناطق الحضرية تتلاشى تدريجيا، لا سيما على مستوى المدن الأصغر حجما. وألغت مقاطعة جيانغشي هذه القيود تماما. لكن الضوابط لا تزال مشددة في المراكز الكبرى الأكثر إنتاجية، مثل غوانزو وشنغهاي. ورغم الهجرة، ارتفعت نسبة الدخل في المناطق الحضرية إلى الدخل في المناطق الريفية بصورة مطردة. ففي عام ٢٠٠٧، بلغ أجر العامل في المناطق الحضرية ٣,١٤ ضعف أجر العامل في المناطق الريفية — فيما يمثل أحد أعلى مستويات عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية في العالم (انظر الرسم البياني ٢). والصين يعيش بها حوالي خمس سكان العالم، وتمتلك ٧٪ فقط من المساحات الصالحة للزراعة، مما يجعل من الصعب على ٥٠٠ مليون شخص الاعتماد في معيشتهم على الاقتصاد الريفي. وحتى مع إدراج المهاجرين الريفيين، يظل معدل التحول الحضري منخفضا مقارنة بنصيب الفرد من الدخل

الرسم البياني ١

المسنون سيصيرون شيوخا

ستشهد الصين طفرة في أعداد السكان فوق سن الخامسة والثمانين.

(بالملايين)

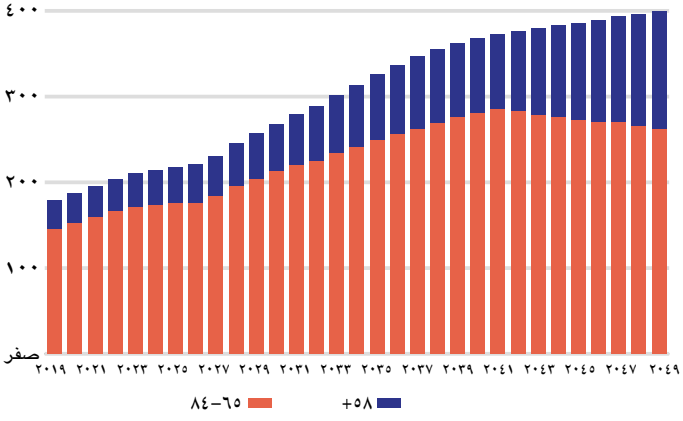

المصدر: دراسة *China Population Prospects 2018*, China Population and Development Research Center, Beijing.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/VIKTORIA_YAMS; KONGJONGPHOTOSTOCK; NIKADA

والكثافة السكانية. وفي الاقتصادات الآسيوية متسارعة النمو، مثل كوريا الجنوبية، اقترب معدل التحول الحضري من ٨٠٪ في هذه المرحلة من مسيرة التنمية. ومن المشجع تراجع الفجوة خلال العقد الماضي، وإن كانت لاتزال كبيرة، حيث أصبح أجر العامل في المناطق الحضرية أكبر بمقدار ٢,٧١ مرة.

وستستفيد الصين من الإلغاء الكامل للقيود المفروضة على الهجرة الداخلية. فعلى الجانب الاجتماعي، يتكون سكان الريف في معظمهم من الأطفال والمسنين. والمدارس أفضل كثيرا في المدن، مما سيتيح للعمالة المستقبلية الحصول على تعليم أعلى جودة. وبينما سيفضل بعض كبار السن البقاء في المناطق الريفية، ربما قد يرغب آخرون في الانتقال إلى المدن بالقرب من أبنائهم وخدمات الرعاية الصحية عالية الجودة. ومن الناحية الاقتصادية، لا يزال يوجد عرض فائض من العمالة في المناطق الريفية، وسيساعد إرخاء سياسات الهجرة في الحفاظ على حجم العمالة في المناطق الحضرية.

المزيد من الابتكارات والقليل من الأصول التقليدية

من المفارقات المهمة وراء نجاح الصين نموها السريع رغم عدم تطور نظامها المالي. ويشير أحد مؤشرات «القمع المالي» — الذي يقاس بملكية البنوك وتنظيم أسعار الفائدة والتدخل في توزيع الائتمان والرقابة على

الرسم البياني ٢

فجوة الدخل

يبلغ أجر العامل في المناطق الحضرية ثلاثة أضعاف نظيره في المناطق الريفية.

(النسبة)

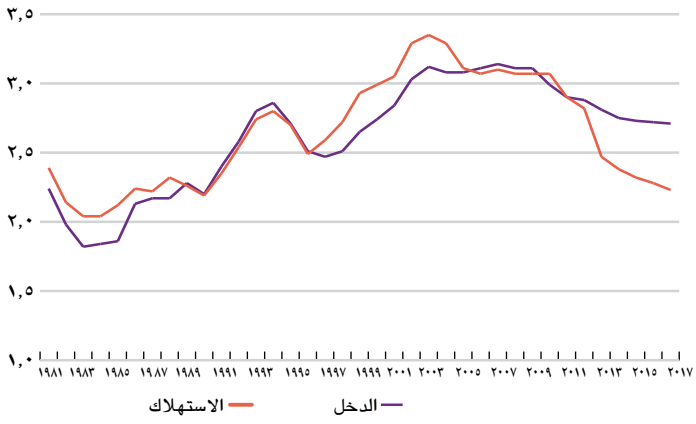

المصدر: مكتب الإحصاءات الوطني الصيني.
ملحوظة: توضح النسبة حجم الزيادة في دخول واستهلاك العمالة بالمناطق الحضرية مقارنة بأقرانهم في المناطق الريفية.

التدفقات الرأسمالية عبر الحدود — إلى أن الصين من أكثر الاقتصادات قمعا بين الاقتصادات الكبرى، على غرار الهند. فالصين تأتي في مرتبة متقدمة قليلا على مؤشر القمع المالي مقارنة بروسيا وجنوب إفريقيا، وتعد أقل تحررا بكثير مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وكان النظام المالي موجها بالكامل تقريبا حتى الثمانينات، وأحرزت الصين تقدما ملحوظا تجاه تحرير النظام حتى عام ٢٠٠٠ تقريبا، ولكنها توقفت منذ ذلك الحين.

ويمكننا تفسير ذلك بأن الخطوات الأولية في مسيرة التحرير كانت كافية لإتمام مهمة بسيطة تتمثل في ضخ المدخرات الوطنية الضخمة في قطاع الصناعات التحويلية التصديرية وقطاع الإسكان. وقد يساعد قدر من القمع المالي في هذه المرحلة من مسيرة التنمية على ضمان استمرار تدني تكلفة رأس المال نسبيا. ويعتمد الإقراض في هذين القطاعين على الضمانات المادية (الممتلكات والمباني والماكينات)، وليس من الصعب تمويلهما بالتالي. وتأتي معظم الصادرات الصينية من شركات القطاع الخاص وليس من الشركات المملوكة للدولة. وتتركز عمليات التطوير العقاري وملكية المساكن في القطاع الخاص أيضا. لذلك فإن سياسة تشجيع الصادرات والعقارات كانت بمثابة سياسة غير مباشرة لضخ الموارد في القطاع الخاص.

وكانت الفترة بين الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بمثابة العصر الذهبي لنمو الصين. فقد كان النمو الائتماني سريعا، مع وجود نمو كاف في مستويات إجمالي الناتج المحلي للحفاظ على استقرار بعض المقاييس مثل نسبة ديون الشركات غير المالية إلى إجمالي الناتج المحلي. وتغيرت هذه الصورة بالكامل عام ٢٠٠٨. فللحفاظ على مستويات الطلب في أعقاب الصدمة العالمية، ضخت الصين استثمارات ضخمة في قطاع البنية التحتية من خلال إقراض الحكومات المحلية وقطاعات التوريد، مثل قطاع الصلب، التي تخضع لسيطرة الدولة عادة.

وفي الوقت نفسه، قررت الحكومة المركزية ضخ المزيد من الموارد في كبرى الشركات المملوكة للدولة أملا في مساعدتها على التفوق عالميا. وأدى الارتفاع الحاد في الإقراض الموجه إلى الحكومات المحلية والشركات المملوكة للدولة إلى نمو المديونية الكلية للاقتصاد بمعدلات مقلقة، وكان ذلك بمثابة إشارة على ضعف أداء القطاع المالي في البيئة الجديدة. فلو كان للاستثمارات الممولة تأثير قوي على النمو، لظلت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ثابتة أو ربما ارتفعت بوتيرة أكثر تباطؤا. ويعد الارتفاع السريع في نسب الرفع المالي بادرة على ضعف الاستثمارات الممولة.

وخلال السنوات الأخيرة، تأكد ضعف آليات توزيع رأس المال من خلال تعطل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي

تقيس نمو الإنتاجية غير الناتج عن زيادة العمالة أو رأس المال. وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وعقب موجة ضخمة من الاستثمارات المباشرة ساعدت في بناء قطاع الصناعة التحويلية الخاص المحلي، بلغ نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ٢,٦٪ سنويا، وتسارعت الوتيرة بقوة إلى ٣,٩٪ في أواخر العقد الماضي. ومنذ وقوع الاضطرابات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، لم تتعاف مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مطلقا، وبلغ معدل نموها ٠,٢٪ سنويا فقط خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠١٩.

ويدل تعطل الإنتاجية على أن الصين في حاجة إلى المزيد من الابتكارات المدعومة بنظام مالي متنوع. وتتمتع الصين بالعديد من مقومات الابتكار —سوق محلية كبيرة، ومستويات مرتفعة من الإنفاق (٢,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي) على البحوث والتطوير، وملايين العلماء والمهندسين ومطوري البرامج الذي يتخرجون كل عام، والتحسن التدريجي في آليات حماية الملكية الفكرية. غير أن الناتج من الابتكار لا يزال غير متوازن. فهناك تطور تقني ملحوظ في عدد من المجالات، مثل التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، ولكن نمو الإنتاجية لا يزال ضعيفا على مستوى الاقتصاد ككل. ولا تزال الدولة تضخ العديد من الموارد في الشركات المملوكة لها، بينما تصدر معظم براءات الاختراع عن شركات القطاع الخاص.

ويعد أداء القطاع المالي في تمويل الشركات المالكة للأصول التقليدية (كالمباني والماكينات) أفضل مقارنة بالشركات المبتدئة الديناميكية القائمة على الملكية الفكرية. وفي سياق تعديل الخطة الخمسية التالية، ينبغي أن تركز الصين على تعزيز أوضاع الابتكار، بما في ذلك التمويل، بدلا من دعم قطاعات وتكنولوجيات بعينها. والابتكار هو الحل الأمثل لتحقيق الأهداف البيئية للبلد، لا سيما تخفيض صافي انبعاثات الكربون إلى الصفر بحلول عام ٢٠٦٠.

المزيد من التجارة والاستثمارات

يتوقف نجاح الصين في بلوغ مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة على مواصلة الاندماج في الأنشطة التجارية والاستثمارية العالمية. وقد تحولت الصين من مرحلة الكفاف تقريبا إلى الدولة التجارية الأكبر على الإطلاق على مستوى العالم وأكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام الماضي. غير أن البيئة الدولية الحالية تتسم بالصعوبة. فقد نشأت ديناميكية سلبية جعلت من خطة الصين لقيادة قطاعات تكنولوجية محددة مصدر قلق لشركائها، مما أدى إلى فرض قيود تجارية واستثمارية على الشركات التكنولوجية الصينية. ومن المحتمل أن تتجه الصين إلى الانغلاق عقب إطلاق برنامج «التداول المزدوج» الذي يؤكد على أهمية الطلب المحلي والابتكارات الوطنية. وهذا التفكك التكنولوجي لن يضر الصين وحدها، ولكن ستمتد تداعياته إلى نمو الإنتاجية العالمية أيضا بوجه أعم.

ولموازنة هذا الاتجاه، انضمت الصين مؤخرا إلى عدد من الاتفاقيات الاقتصادية الكبرى، مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة مع مجموعة من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ والاتفاقية الشاملة للاستثمار مع الاتحاد الأوروبي. وقامت الصين أيضا بفتح قنوات للحوار مع أعضاء الشراكة عبر المحيط الهادئ حول الأعضاء المستقبليين، مما سيستلزم تنفيذ إصلاحات كبيرة، كفرض قيود على الشركات المملوكة للدولة وإعانات الدعم وفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمارات الأجنبية. كذلك قدمت

نجاح أو فشل هذه المساعي سيعتمد أساسا على تصدي الصين للتحديات المحلية.

الصين مقترحات لإدارة بايدن بشأن تخفيض الحواجز التجارية والاستثمارية بين الاقتصادين.

وأخيرا، تقف الصين حاليا عند نقطة فاصلة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية. ومن المنطقي أن يواصل البلد فتح اقتصاده والتفاوض حول اتفاقيات تجارية واستثمارية في كافة الاتجاهات. ولكن نجاح أو فشل هذه المساعي سيعتمد أساسا على التصدي للتحديات المحلية. ويوجد ارتباط بين تزايد أعداد المسنين والفجوة الريفية–الحضرية: فمن شأن المزيد من التكامل المساعدة في تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من كبار السن والحيلولة دون تراجع حاد دون داع في حجم القوة العاملة في المناطق الحضرية. كذلك يرتبط الإصلاح المالي بسياسة الابتكار. فالتحول من السياسات الصناعية الموجهة إلى دعم الابتكار بوجه أعم يتطلب نظاما ماليا متنوعا وتنافسيا دون تفضيل للشركات المملوكة للدولة. والابتكار هو مفتاح القضاء على الانبعاثات الكربونية دون المساس بالإنتاجية أو مستوى المعيشة. FD

ديفيد دولار زميل أقدم في مركز جون ثورنتون الصين بمؤسسة بروكينغز، **ويبينغ هوانغ** أستاذ كرسي جينغوان للاقتصاد والمالية بالكلية الوطنية للتنمية في جامعة بكين، **ويانغ ياو** باحث ببرنامج تشينغ كونغ وأستاذ كرسي الفنون الحرة بمركز الصين للبحوث الاقتصادية والكلية الوطنية للتنمية بجامعة بكين.